

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

معالي السيد / محمد الغنوشي

الوزير الأول للجمهورية التونسية الشقيقة

(مقدمة)

السادة الوزراء ، السيدات والسادة

أسمحوا لي أن أرحب بالأخ العزيز محمد الغنوشي والاخوة أعضاء الوفد التونسي في بلدهم الثاني مصر متمنياً لهم طيب الإقامة ، وأن أعبر لكم جميعاً عن خالص سعادتى بهذا الإجتماع الهام، و يشرفنى أن أنقل إليكم ومن خلالكم الى فخامة الرئيس/زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية تحيات أخيه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية ، وتمنيات سيادته لتونس الشقيقة حكومة وشعباً بمزيد من التقدم والرقى والازدهار والاجتماعات هذه الدورة بالتوفيق والسداد، كما أحمل إليكم تحيات شعب وحكومة جمهورية مصر العربية، وتطلعاته إلى تحقيق مزيد من النجاح لأعمال لجنتنا الموقرة.

تجمعنا اليوم في القاهرة فعاليات الدورة الرابعة عشرة للجنة العليا التونسية المصرية المشتركة ، والتي نحرص على انعقادها بشكل دورى بهدف تيسير ودفع العلاقات المتميزة والخاصة بين البلدين الشقيقين ، ونثق فى أن أعمالها ستكلل بالنجاح والتوفيق لتحقيق المصلحة المشتركة بما يتناسب مع ما تتمتع به مصر وتونس من إمكانيات .

(الموقف من القضايا السياسية)

السيدات والسادة :

إن أمتنا العربية تواجه اليوم العديد من التحديات والتهديدات التي يصبح معها استمرار التشاور والتنسيق الثنائى بين الدول العربية ضرورة حتمية ، ويأتى انعقاد اللجنة اليوم فى وقت تقف فيه منطقتنا عند مفترق طرق حيث تتلاقى إرادة السلام التي تتمسك بها الدول العربية ويدعمها المجتمع الدولى ، مع رفض وتعنت اسرائيلى يهدد فرص تحقيق السلام الشامل والعاقل فى المنطقة .

لقد تراكمت على مدى الأشهر الأخيرة المواقف الاسرائيلية التي لم يعد فى الإمكان التهاون معها أو السكوت عنها ، خاصة فيما يتعلق بجرمان الشعب الفلسطينى من حقه فى قيام دولته المستقلة .

إن الواقع الحالى يدعونا الى مضاعفة الجهود لاستعادة وحدة الصف الفلسطينى وإنهاء الانقسام الحالى الذى يوفر الفرصة لغرماء الشعب الفلسطينى للقيام بتحركات بالغة الخطورة تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية وترسخ التعامل مع قطاع غزة والضفة الغربية باعتبارهما كيانين منفصلين يمكن العبث بمصيرهما ، وأود أن أؤكد فى هذا الصدد على أن مصر لن تتوانى عن استمرار بذل كل الجهد من خلال اتصالاتها وتحركاتها مع مختلف الأطراف من أجل اطلاق عملية سلام جديده تفضى الى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة .

وأود أن أعبر عن قلقنا مما يشهده اليمن الشقيق من ظهور بعض النزعات الداخلية الرامية للتأثير على مكاسب الوحدة اليمنية ، و أؤكد فى هذا الصدد مساندة مصر الكاملة للحكومة اليمنية فى مواجهة تحديات المرحلة الحالية ، كما أود الإشارة الى تطلعنا

لأن تتضاعف الجهود الرامية لإنهاء الخلافات التي يمر بها السودان الشقيق على نحو يحفظ له وحدته ويدعم مفهوم التعايش السلمى بين أبنائه .

ومن ناحية أخرى فإن عالمنا العربى بدأ يطوى بعض الصفحات التي أفلقتة فى السنوات الأخيرة ، فها هو لبنان الشقيق قد أجرى انتخاباته النيابية وشكل حكومة وحدة وطنية نرجو أن تحقق تطلعات الشعب اللبنانى فى الاستقرار والرخاء ، كما أن العراق الشقيق قد خطا خطوات هامة نحو الأمن والاستقرار ونأمل أن تستطيع الحكومة العراقية الجديدة - حال تشكيلها - طى صفحة الشقاق الداخلى فى العراق الشقيق .

وأود الإشارة إلى أن مصر وجدت دوماً فى تونس نعم الشريك صاحب الرأى السديد عند التشاور معها حول التطورات التي تشهدها منطقتنا العربية وأيضاً على الساحة الدولية ، مع تبنى البلدين موقفاً سياسياً واقعياً ومنطقياً كان له أكبر الأثر فى أن يحظى بلدانا بالاحترام الواجب على المستويين الاقليمى والدولى ، وذلك لقدرتهما على التعامل البناء والىجابى مع العديد من القضايا والملفات المحورية ، وبحيث أصبحت لمواقفهما تأثيرها الفاعل والملموس على مواقف الأطراف الدولية والاقليمية المتداخلة فى تلك القضايا والملفات .

الأخ الكريم/ محمد الغنوشي

(التعاون الثنائي)

السيدات والسادة :

لعلكم تتفقون معي أن اللجنة العليا قد أحدثت علي مدار الثلاث عشرة دورة الماضية تقدماً ملموساً في العلاقات الثنائية بين البلدين ، فهناك العديد من الإنجازات التي تحققت بالفعل في عدد من المجالات الإستراتيجية والهامة خاصة في المجالات الإنتاجية التي تدعم عملية وجهود التنمية في البلدين ، وتساهم كذلك في الهدف الأسمى الذي تسعى إليه حكومتنا البلدين من تيسير سبل حياة مواطني البلدين ، ولعل أهمها التعاون الواعد في مجال النفط والغاز حيث تم إنشاء محطة لتموين الحافلات بالغاز في بئر القصة بتونس وتجرى بالفعل الاستعدادات لبدء تشغيلها ، كما يجرى أيضاً التعاون بين الشركات العاملة في البلدين في مجال توزيع وتوصيل شبكات الغاز الطبيعي للاستعمال المنزلي والصناعي في تونس، وإنجاز مشاريع تخزين وتعبئة ونقل الغاز المسال.

فضلاً عن استمرار التعاون المتميز بين شركات البلدين في مجال البترول وخاصة ما يتعلق بالاستكشاف والبحث والتنقيب و مجالات التشغيل والصيانة والسلامة والتدريب.

هذا وقد تم بالفعل إقامة ثلاثة مشروعات باستثمارات مشتركة في مجال الملابس الجاهزة و مشروع في مجال الصناعات الغذائية للسيارات باستثمارات مشتركة، وذلك في إطار تنفيذ ما سبق أن اتفقنا عليه خلال اجتماعات اللجنة العليا من تشجيع إقامة مشروعات الشراكة والاستثمار في المجالات الواعدة في البلدين مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية لصناعة السيارات والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية.

ورغم انخفاض حجم التبادل التجاري بين البلدين بين عامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من ٣٧٧ مليون دولار إلى ٢٥٨ مليون دولار ، فى إطار ما شهده العالم أجمع خلال هذه الفترة من تأثيرات سلبية لتداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن الأرقام تشير إلى ارتفاع ملحوظ فى حجم التجارة فى الربع الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩ بنسبة ارتفاع ١٢٠٪ والذي نراه مؤشراً ايجابياً لعودة حجم التجارة بين البلدين إلى وضعه الطبيعى .

وأود أن أشير أيضاً إلى ما تم الاتفاق عليه فى لجنة البحث العلمى المشتركة فى اجتماعها السابع فى القاهرة فى ابريل ٢٠١٠ حيث وافقت اللجنة على عدد سبعة مشروعات بحثية مشتركة جديدة من بين عدد ثلاثة عشر مشروعاً بحثياً تم تقييمها فى البلدين للأعوام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، حيث سبق بالفعل تنفيذ ثلاثة عشر مشروعاً بحثياً فى الأعوام السابقة وهو احد مجالات التعاون التى تعكس نضج العلاقة بين البلدين ونموها فى قطاعات واعدة وغير تقليدية فى فضاء التعاون العربى - العربى .

إننا نعتز دائماً بالنشاط الملحوظ للتعاون بين البلدين فى المجال الثقافى من خلال المشاركات المتبادلة فى العديد من الفاعليات الثقافية من مهرجانات وندوات ولقاءات وعروض وتبادل لوسائل الميديا الحديثة بما يعزز التفاعل والترابط المستمر والدائم بين شعبى البلدين فى كافة المجالات الثقافية وبما يضيف لأواصر الإخوة واللحمة بين الشعبين الشقيقين.

كما أود أن أشيد بما شهدته الفترة التى أعقبت انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة العليا من انتظام انعقاد اغلب اللجان القطاعية بين البلدين وهو ما يؤكد استمرار نشاط وفعالية علاقات التعاون الثنائى بين البلدين فى مختلف المجالات.

الأخ الكريم/ محمد الغنوشي

السيدات والسادة

(جدول الأعمال)

- إن تطلعاتنا المتزايدة لنواتج التعاون بين البلدين تؤكدنا الإمكانات الواعدة التي تتمتع بها مصر وتونس في العديد من المجالات ، ويعززها إيماننا الراسخ باهتمام وسعى البلدين لتنمية هذا التعاون ودفعه قدماً إلى آفاقه الرحبة التي تتناسب مع طموحات القيادة السياسية وشعبي البلدين، كل ذلك يجعلنا نضع أمامنا ما يمكن أن نحققه معاً من خلال اللجنة العليا والتي يتضمن جدول أعمالها في هذه الدورة العديد من الموضوعات الهامة التي نأمل في أن تسهم اجتماعاتنا في التوصل إلى نتائج ايجابية بشأنها ، ومنها:
- زيادة حجم التبادل التجاري للوصول إلى الحجم المستهدف من قبل اللجنة العليا وهو ٦٠٠ مليون دولار، وما يتطلبه ذلك من معالجة الخبراء والفنيين المعنيين في البلدين لبعض الأمور الإجرائية التي تحد من حركة التجارة ، خاصة فيما يتعلق بتوحيد المواصفات القياسية و وضع سقف زمني للانتهاء من هذا الموضوع.
 - تعظيم الاستفادة من الاتفاقات الموقعة بين البلدين في مجال التجارة و توفير العوامل الداعمة لتنمية التجارة بين البلدين خاصة ما يتعلق بتوفير وسائل النقل المختلفة (البري والبحري والجوي) وتشجيع دور رجال الأعمال في هذا المجال .
 - استمرار التقدم والانجاز في التعاون بين البلدين في المشروعات المشتركة في قطاعات النفط والغاز والكهرباء والطاقة وكذلك في القطاعات الإنتاجية الأخرى.
 - بحث سبل تنمية الاستثمارات المشتركة بين البلدين وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الموقعة بينهما في هذا المجال واستمرار تشجيع إقامة مشروعات الشراكة والاستثمار في المجالات الواعدة في البلدين مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية لصناعة السيارات .

- تفعيل دور مجتمع الأعمال فى البلدين ومؤسساته و توفير العوامل الداعمة لتيسير دورهم فى تنمية التجارة والاستثمار البينى، وكذلك تشجيع المشاركة المتبادلة فى المعارض والفعاليات الاقتصادية المقامة فى البلدين .
- تحقيق المزيد من التعاون لتشجيع نشاط الشركات العاملة فى البلدين لتنفيذ المشروعات التنموية فى مصر وتونس ، ويسعدني فى هذا الإطار أن أعرب عن اعتزازنا بالنشاط المحوظ للشركات المصرية ومساهماتها الفاعلة فى تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية التي حددتها حكومة تونس الشقيقة فى مجالات البترول والغاز والإسكان والمرافق وغيرها من المجالات .
- تحديث الإطار القانوني المنظم لعلاقات التعاون بين البلدين ، حيث تم وضع مقترحات متبادلة من الجانبين فى هذا الشأن ونأمل فى أن يتوصل الخبراء إلى المعالجة المناسبة لذلك بما يتواءم مع متغيرات العلاقة بين البلدين وبما يسهم فى المزيد من دفع وتنمية التعاون فى مختلف المجالات .

وفى هذه المناسبة لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى المسؤولين من الجانبين وأخص بالذكر كل من السيد/عفيف شلبي وزير الصناعة والتكنولوجيا فى تونس الشقيقة والسيدة /فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي على المتابعة المستمرة لتنفيذ مقررات اللجنة العليا ، وكذلك على جهودهما فى الإعداد والتحضير الجيد والمتميز لأعمال هذه الدورة ، والشكر كذلك للخبراء من الجانبين على ما تم التوصل إليه من نتائج ايجابية خلال الاجتماعات التحضيرية التى سبقت اجتماعات اللجنة العليا والتي أرى أنها مهدت لنا الطريق للانجاز وتحقيق تقدم فى مختلف مجالات التعاون بين بلدينا الشقيقين .

معالي السيد محمد الغنوشي .. الوزير الأول

(خاتمة)

السيدات والسادة :

لا يسعنى فى ختام كلمتى سوى التوجه بالشكر والتقدير لقيادتى البلدين على رعايتهما الكريمة لأعمال هذه اللجنة ، وأن أعرب لكم - مجدداً - عن سعادتنا واعتزازنا لتواجدكم معنا فى القاهرة للتشاور إخوة وأشقاء تجمعنا دائماً تطلعات وآمال ومصالح مشتركة، كما أتمنى لاجتماعاتنا كل التوفيق والسداد لتحقيق خير ورفاهية شعبينا الشقيقين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته